http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2001) السنة الثامنة - الخميس (30) كانون الأول 2010

HAPPY NEW YEAR 2011

انتخابات بنتائج غير حاسمة وجدل سياسي حول الشراكة ومحاولات إقليمية للتدخل

العراق ٢٠١٠: عام الأزمات السياسية

□ متابعة/ المدى

استحق عام ٢٠١٠ في العراق لقب عام الازمات السياسية بشكل عام، وازمة تشكيل الحكومة التي استمرت اكثر من تسعة اشهر بشكل خاص، مما أدخل البلاد في مأزق سياسي وامني كاد يعيد الامور إلى المربع الاول، وفي النهاية تم تشكيل حكومة لاترضي طموح حتى رئيسها.

بدأت الازمة مطلع شهر كانون الثاني الماضي، عندما قررت هيئة المساءلة والعدالة اجتثاث اكثر من ٥٠٠ مرشح للانتخابات البرلمانية ومنعهم من المشاركة في الانتخابات، بينهم اربعة من قياديي القائمة العراقية، التي يتزعمها اياد علاوي، ابرزهم صالح المطلك، ورغم الجهود والمباحثات والقرارات التي اتخذت لالغاء هذا الاجتثاث، الا أن ذلك ذهب سدى ولم يسمح للقادة الاربعة بالمشاركة بالانتخابات.

واكد هؤلاء القادة أن قرار استبعادهم سياسي وليس قضائيا، لكن في النهاية رفع الاجتثاث عنهم بعد اتفاق قادة الكتل السياسية الرئيسية في شهر تشرين الثاني الماضي، بل تم تعيين صالح المطلك بمنصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة.

وادت هذه القضية والانقسامات بين الكتل السياسية إلى توتر الاجواء قبيل الانتخابات حيث ساد جو من عدم الثقة بينها، وبدا أن كل كتلة تحاول الايقاع بخصمها، الامر الذي استغلته الجماعات المسلحة لتنفيذ هجمات دموية راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى من الابرياء.

وفي ظل هذه الازمة والاجواء المتوترة جرت الانتخابات في السابع من اذار، وقد تعرض العديد من مراكز الاقتراع وخاصة في بغداد إلى هجمات ادت إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، لكن هذا كله لم يمنع الراغبين بالتغيير من التوجه إلى صناديق الاقتراع.

واستمرت عجلة الازمات تدور في هذا البلد الذي مزقته الحروب والتوترات الطائفية، ليدخل في ازمة جديدة هي ازمة اعلان النتائج التي استمرت ثلاثة اسابيع شهدت خلالها الساحة السياسية العراقية ارتباكا واضحا للعيان وسط سيل من التصريحات والمواقف المتناقضة، التي تعكس عدم الانسجام بين الكتل السياسية المسيطرة على المشهد السياسي، تراوحت بين المطالبات بتأجيل اعلان نتائج الانتخابات، واعادة العد والفرز.

وبعد اعلان النتائج التي فازت بها العراقية بفارق قليل عن ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، وبدلا من أن يسهم ذلك الاعلان بانفراج الوضع السياسي، دخل العراق في ازمة جديدة، حيث اعترض ائتلاف المالكي على النتائج وطالب بإعادة العد والفرز يدويا، مبررا ذلك بوجود تزوير وتلاعب في النتائج، وبعد شكاوى وطعون قدمها ائتلاف المالكي وافقت المحكمة التمييزية على اعادة العد والفرز يدويا لاوراق الاقتراع في بغداد فقط.

العد والفرز

وبعد خمسة اسابيع من التحضيرات والترتيبات بدأت عمليات العد والفرز يدويا، التي استغرقت اسبوعين، لكن نتائجها لم ترض ائتلاف المالكي الذي قدم شكاوى وطعونا اخرى على الطريقة التي جرت فيها عملية العد والفرز يدويا، الا أن المحكمة التمييزية رفضت هذه الشكاوى، واظهرت عملية اعادة العد والفرز أن النتائج مطابقة لما اعلن عنه سابقا.

وطفت ازمة جديدة بين الكتل الفائزة، تمثلت في اختلافها حول تفسير المادة ٧٦ من الدستور بشأن الكتلة النيابية الاكبر التي تشكل الحكومة، حيث رأت القائمة العراقية أنها الكتلة التي يجب أن تشكل الحكومة باعتبارها حصلت على المركز الاول بـ٩١ مقعدا، الا أن ائتلاف المالكي (٨٩ مقعدا) وبعد أن تحالف مع الائتلاف الوطني العراقي (٧٠ مقعدا) ليشكلا التحالف الوطني في الرابع من ايار الماضي (١٥٩ مقعدا)، اصر على أن حق تشكيل الحكومة له باعتباره الكتلة النيابية الاكثر عددا، وهو التفسير الذي ثبت انه مطابق لنصوص الدستور.

لكن القائمة العراقية اعترضت وقالت أن المحكمة الاتحادية ليس من اختصاصها تفسير نصوص الدستور، وأن ذلك من اختصاص المحكمة الدستورية التي لم تشكل بعد.

واستمرت التجاذبات السياسية والاتهامات المتبادلة بين الجانبين، لتستفيد من ذلك الجماعات المسلحة لتشن العديد من الهجمات وتحصد ارواح العشرات من الابرياء، وتعطي انطباعا للشعب العراقي بان قادتهم السياسيين يبحثون عن مصالحهم الخاصة فقط من دون الاكتراث بمصالح الشعب.

ثم دخل العراق في ازمة اخرى هي ازمة الجلسة المفتوحة للبرلمان التي استمرت من شهر حزيران حتى تشرين الثاني/ نوفمبر، مما شكل خرقا واضحا للدستور، وباعتراف الجميع، ويعود سبب هذا الخرق إلى عدم توصل قادة العملية السياسية إلى اتفاق في ما بينهم حول من يشكل الحكومة، ومن يرأسها، وعلى توزيع المناصب الرئيسية في البلاد مما جعل الجلسة المفتوحة تبقى لعدة أشهر في حين أن الدستور ينص على وجوب انتخاب رئيس للبرلمان في الجلسة الاولى.

الأزمة الخانقة

وتعتبر أزمة تشكيل الحكومة العراقية التي اعلنت بشكل غير كامل يوم ٢١ كانون الاول، من اعقد واصعب الازمات التي شهدها العراق خلال هذا العام، فقد استمرت هذه الازمة اكثر من تسعة اشهر، لعدة اسباب، في مقدمتها التدخلات الخارجية واختلاف الرؤى بين الكتل حول صورة وشكل الحكومة المقبلة استنادا إلى التجربة السابقة، وفقدان الثقة بين الكتل، والسعي لتحقيق مصالح حزبية وفئوية على حساب المصلحة الوطنية.

ويعتقد أن التدخل الخارجي من اهم اسباب تعطيل تشكيل الحكومة لفترة طويلة، ورسم صورتها، رغم أن الجميع يعلن رفضه للتدخل الخارجي، لكن اغلب تلك القوى تردد إلى دول الجوار للحصول على دعمها وتأييدها لشغل مناصب معينة.

وفي النهاية فشلت قوى اجنبية وعربية في رسم خارطة تفيد مصالحها داخل العراق، واثمر الاتفاق الوطني على خلفية مبادرة رئيس أقليم كردستان مسعود بارزاني عن تشكيل حكومة عراقية.

لكن الزيارات التي قام بها رؤساء وقادة الكتل السياسية في جولات اقليمية، اثارت مخاوف المواطنين العراقيين والعديد من السياسيين، من أن تكون الحكومة المرتقبة التي انتظروها لوقت طويل، ستكون عليها لمحات واملاءات خارجية تفرض على القادة مقابل تقديم الدعم لهم.

ويرى العديد من العراقيين أن الدول الاقليمية والمجاورة تريد خدمة اجندتها ومصالحها في المنطقة غير مبالية بما يجري في العراق، مشددين على أن عدم اتفاق قادة الكتل ووجود حالة من عدم الثقة بينهم افسح المجال للتدخل الخارجي في الشأن العراقي.

السياسة الأميركية

ويرى بعض المراقبين أن السياسة الامريكية في العراق هي التي اوصلته إلى هذا المأزق الكبير والخطير بعد أن اصبحت خيوط اللعبة بعيدة تماما عن ايدي واشنطن، الامر الذي دفع بعض القوى المحلية العراقية الموالية لواشنطن إلى السعي للتحالف مع قوى معادية لواشنطن، أو البحث عن اطراف اقليمية تساندها كبديل عن الدعم الامريكي.

ويؤكد المراقبون أن هذا الموقف أدى لأن تكون واشنطن التي سببت هذا الوضع المشوه والمضطرب، خارج العملية السياسية العراقية من الناحية العملية وأصبحت الأطراف الإقليمية (ايران وسوريا، وتركيا والسعودية ومصر) هي الأقوى، وهي التي ستحدد شكل الوضع المستقبلي في العراق بل وهي التي تتوسط بين الأطراف العراقية من أجل الخروج من أزمة تشكيل الحكومة. وبالرغم من اللقاءات والمحاولات للتوصل إلى حل لانهاء ازمة تشكيل الحكومة، الا أن القادة السياسيين لم يتوصلوا إلى نتيجة وكادت الامور تنقلب رأسا على عقب، خصوصا وأن المجلس الاسلامي الاعلى بزعامة عمار الحكيم اعترض على ترشيح المالكي ورشح القيادي فيه عادل عبدالمهدي، الذي يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، لرئاسة الوزراء، وبدأ تقارب بين المجلس والقائمة العراقية لتشكيل تحالف جديد، ما انذر بأن الامور ستأخذ شهورا عديدة اخرى للاتفاق على تشكيل الحكومة.

وبعد أن وصلت الامور إلى مرحلة حرجة بادر مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان، إلى توجيه دعوة لقادة الكتل السياسية للاجتماع في اربيل وحظيت مبادرته بموافقة الجميع.

مبادرة البارزاني

وبذلك تمكن بارزاني من جمع الفرقاء السياسيين لاول مرة، في الثامن من تشرين الثاني الماضي، اعقبته عدة اجتماعات في بغداد، نتج عنها الاتفاق بين القادة على توزيع الرئاسات الثلاث بين الكتل الفائزة، وتشكيل المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا، على أن يخصص لرئيس القائمة العراقية اياد علاوي، وتم نزع فتيل الازمة الامر الذي مهد إلى استئناف البرلمان لجلساته وانتخاب الرئاسات الثلاث، وتكليف المالكي برئاسة الحكومة في ٢٥ تشرين الثاني الماضي، الذي قبلته القائمة العراقية. وقال الرئيس جلال طالباني، الذي اعيد انتخابه لولاية ثانية، خلال تكليفه للمالكي بتشكيل الحكومة الجديدة"على الحكومة المقبلة إن تضم الكفاءات الوطنية التي عرفت بالنزاهة والخبرة، وأن تتسع لكل مكونات الشعب العراقي دون أن تستثني أي قوة سياسية حتى تساهم برص الصف الوطني، وأن تلتزم بالدستور وتخلق أجواء التعاون والتكامل مع البرلمان، وأن تكون اولوياتها توفير الخدمات والامن، ومد الجسور مع الدول العربية والدول الصديقة على قاعدة المصالح المشتركة".

من جانبه قال المالكي بعد تكليفه"إن المهمة التي كلفت بتحمل أعبائها ليست سهلة ولا سيما في الظروف الحالية التي يمر بها العراق، وإن أحدا منا لا يستطيع النهوض بها بمفرده، ولابد من تكاتف جميع الجهود وحشد كل الإمكانات من دون إستثناء من أجل أن ننجح ونجتاز ببلدنا هذه المرحلة الحساسة من تاريخه، لذا فإنني أتوجه إلى الشعب العراقي بكل أطيافه وإلى السياسيين بضرورة العمل على تجاوز جميع الخلافات التي طغت خلال المراحل السابقة، لنضعها خلف ظهورنا ولنفتح صفحة جديدة يسودها التعاون والتكاتف وليكن هدفنا جميعا هو خدمة العراق، ولينتقدم هذا الهدف على جميع الأهداف الأخرى". غير أن العقبة التي هددت بفرط عقد هذا الاتفاق، هو المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجة العليا، الذي يصر علاوي على أن تكون له فيه صلاحيات وسلطات تنفيذية، في حين يرفض المالكي التنازل عن بعض صلاحياته لصالح هذا المجلس.

وبهذا الصدد قال علاوي"إذا لم يمنح المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية صلاحيات وتكون قراراته ملزمة، فأنا لن أشارك في الحكومة وفي العملية السياسية".

صيغة نهائية للشراكة

لكن تم التوصل إلى صيغة وسطية بين الجانبين تتضمن وجهات نظر كل الجوانب، ومن المؤمل أن ينتهي البرلمان العراقي خلال الاسابيع المقبلة من تشريع قانون لهذا المجلس، الذي من المخطط له أن يمارس اعماله مطلع العام المقبل.

وأخيرا تمكن المالكي يوم الثلاثاء ٢١ كانون الاول من تشكيل حكومته التي حازت على ثقة البرلمان، لكن هذه الحكومة غير كاملة ولا ترضي طموح المالكي نفسه. وقال المالكي في جلسة البرلمان التي تم منح الثقة له ولحكومته فيها"إن الحكومة لا ترقى لمستوى طموحي ولا لطموح الكتل السياسية والمواطنين بسبب الظروف الاستثنائية التي شكلت فيها"، مضيفا أن"تشكيل حكومة الشراكة الوطنية اصعب الحكومات في بلد تعددت فيه الانتماءات المذهبية والقومية، لانها يجب أن تلبي جميع الرغبات وهذا امر مضر وعلى حساب النوعية". لكنه استدرك"أن فيها رجال اكفاء وطاقات جيدة، ويجب أن يتكاتف الجميع لإنجاح هذه المهمة مع التركيز على تضافر الجهود بين الحكومة والبرلمان، فهذه الحكومة ستكون أقوى واقدر على اداء مهامها".

وأعلن المالكي برنامجه الحكومي المكون من ٤٣ فقرة أهمها الحفاظ على الدستور والالتزام به، وتحقيق الاستقرار السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية، وترسيخ دولة المؤسسات وبناء دولة القانون، واحترام حقوق الانسان ونبذ العدوان والارهاب والتمييز، ومحاربة الطائفية ومنع أي محاولة للعودة بالبلاد إلى عهود الاستبداد والدكتاتورية ومصادرة الآخر، وادامة العمل لتحقيق افضل العلاقات مع محيط العراق العربي والاقليمي والدولي والانفتاح على العالم وحل المشاكل العالقة مع دول الجوار التي خلفها النظام السابق، ومحاربة الفساد، وتحرير الاقتصاد العراقي من النظام المركزي إلى نظام السوق ومعالجة ظاهرة البطالة، وتفعيل وتشجيع الاستثمار، وغيرها. ويتمنى المواطن العراقي البسيط أن تكون حكومة الشراكة الوطنية التي اعلن عنها، حكومة شراكة حقيقية يشارك فيها الجميع بصنع القرار السياسي وتنفيذه وليس المشاركة في الحكومة من اجل الكراسي والمناصب وفق مبدأ المحاصصة سيء الصيت، الذي ادى إلى خسارة العراق الكثير من موارده البشرية والمادية، لان العديد من المسؤولين شغلوا مناصبهم على اسس طائفية وليس على اسس المهنية والكفاءة في الفترات السابقة.

محطات عراقية ساخنة

■ ٢٦ كانون الثاني: البرلمان يصادق على الموازنة العامة لعام ٢٠١٠.
■ ٢٧ كانون الثاني: القوات الايرانية تنسحب من حقل الفكة النفطي
■ ١١ شباط: هيئة استئناف المحكمة الفيدرالية تبعد صالح المطلك وظافر العاني من المشاركة في الانتخابات.
■ ٧ آذار: اجراء الانتخابات العامة الثالثة في العراق
■ ٢٦ آذار: مفوضية الانتخابات تعلن عن النتائج النهائية للانتخابات.
■ ٢٨ نيسان: محكمة الرصافة تبرئ وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني من تهم الفساد الموجهة اليه.
■ ٣ أيار: عملية فرز الأصوات للانتخابات تعاد بشكل يديوي
■ ٤ آيار: ائتلافا دولة القانون والوطني عقدا تحالفاً بهدف تشكيل الكتلة الاكثر عددا في مجلس النواب.
■ ١٢حزيران: نوري المالكي واياد علاوي يجتمعان للمرة الاولى في مبنى رئاسة مجلس الوزراء.
■ ١٤حزيران: أدى النواب المنتخبون في مجلس النواب العراقي اليمين الدستورية برئاسة رئيس السن فؤاد معصوم، واستمرت الجلسات المفتوحة للمجلس لمدة نحو خمسة اشهر.
■ ٣ تشرين الاول: مجلس الوزراء يؤجل التعداد العام الى ٥ كانون الاول.
٢٤تشرين الاول: المحكمة العليا تنهي الجلسة المفتوحة لمجلس النواب.
■ ٨ تشرين الثاني: اجتمع قادة الكتل السياسية العراقية في عاصمة اقليم كردستان اربيل، بناء على مبادرة تقدم بها رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني من اجل انهاء الازمة السياسية في العراق.
■ ١١ تشرين الثاني: انتخاب جلال طالباني رئيساً للجمهورية العراقية، الذي حدد خلال كلمة القاها، نوري المالكي المخول بتشكيل الحكومة.

سياسيون في رؤاهم عن العام الجديد

الدملوجي: ٢٠١١ عام الصراع على الحريات العامة

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

ميسون الدملوجي

علي الدباغ

رشيد العزاوي

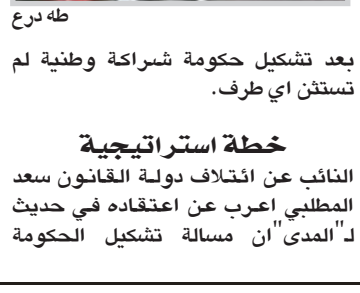

طه درع

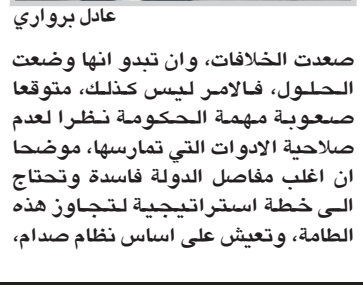

عادل برواري

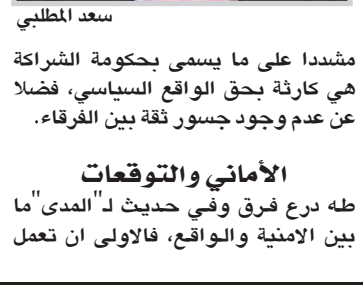

سعد المطلبي

اختلفت انطباعات سياسيين عراقيين عما يتوقعونه في العام الجديد بالنسبة للواقع السياسي والاجتماعي العراقي.

لكن الابرز ما جاء على لسان القيادية في القائمة العراقية التي اكدت ان العام الجديد سيكون مسرحا عراقيا لحسم معركة المدنية والحريات العامة

وفي الآتي اراء سياسيين عراقيين عن العام الجديد

صراع الحريات

النائبة عن ائتلاف العراقية ميسون الدملوجي اوضحت وفي حديث لـ"المدى"ان السنة المقبلة ستكون صراعاً على الحريات المدنية، فبعض الاطراف تحاول تقويض التعدديات في الرأي، مشددة على ضرورة ان يبحث البرلمان مسألة تحديد مفهوم الاداب العامة الوارد في الدستور، فلا يجوز ترك تفسيره الاهواء، مبينة ان المجتمع العراقي هو حر وبالتالي سيرفض هو الاخر اي تقييد للحريات، خصوصا وان التقييد لا تقف وارءه بعض الاحزاب فحسب انما جهات اقليمية تحاول فرض بعض الافكار على البلاد.

البحث عن المشتركات

المتحدث بأسم الحكومة علي الدباغ اشار وفي حديث لـ"المدى"ان السنة المقبلة ستكون للبحث عن المشتركات السياسية بين كافة الكتل، فضلا عن تدعيم اطر التعاون في ما بينها، مبينا ان الحد من التدخل الخارجي يعد واحدة من ابرز التحديات التي ستواجه الحكومة لذا سوف تسعى جميع القوى الخيرة للحد منه فلن تستطيع اي جهة الاستقواء بالعامل الخارجي، مشددا على ان الخلافات التي ظهرت في مرحلة ما قبل تشكيل الحكومة سوف تحل خصوصا بعد تشكيل حكومة شراكة وطنية لم تستثن اي طرف.

خطة استراتيجية

النائب عن ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي اعرب عن اعتقاده في حديث لـ"المدى"ان مسالة تشكيل الحكومة صعدت الخلافات، وان تبدو انها وضعت الحلول، فالامر ليس كذلك، متوقعا صعوبة مهمة الحكومة نظرا لعدم صلاحية الادوات التي تمارسها، موضحا ان اغلب مفاصل الدولة فاسدة وتحتاج الى خطة استراتيجية لتجاوز هذه الطامة، وتعيش على اساس نظام صدام، مشددا على ما يسمى بحكومة الشراكة هي كارثة بحق الواقع السياسي، فضلا عن عدم وجود جسور ثقة بين الفرقاء.

الأماني والتوقعات

طه درع وفي حديث لـ"المدى"ما بين الامنية والواقع، فالاولى ان تعمل الحكومة بنشاط وانسجام لتحقيق تطلعات الشعب العراقي، اما التوقعات، فالامر يختلف بالنظر لوجود حكومة مترهلة وكبيرة، تعمل من اجل ارضاء الكتل السياسية فالمهمة تكون صعبة وشاقة على شخص رئيس الوزراء، خصوصا مع وجود قادة الكتل السياسية في التشكيلة الوزارية، موضحا ان المالكي لن يستطيع السيطرة على حكومته وفرض برنامجه وفق ما يتطلع اليه هو شخصيا كونه المسؤول عنها.

إجماع شعبي

النائب عن ائتلاف القوى الكردستانية عادل توفيق براواري في حديث لـ"المدى"عبر عن تفاؤله بالسنة المقبلة، معلا الامر بحصول اجماع بين جميع مكونات الشعب العراقي، فضلا عن الكتل السياسية، على ان الحكومة التي شكلت هي لشراكة وطنية، اذ سيشترك الجميع في صناعة القرار السياسي، مشددا على ان الاستقرار الامني الذي حصل في هذه السنة بفضل تحسن اداء القوات الامنية وتسليحها بشكل جيد سيسهم بمجمله مع الاستقرار السياسي في خدمة الواقع الخدمي.

تفاؤل كبير

عضو جبهة التوافق رشيد العزاوي قال لـ"المدى"ان الصراعات السياسية في طريقها الى الزوال بعد تشكيل حكومة شراكة وطنية نتجت من انتخابات ديمقراطية حقيقية، موضحا ان العراق اذا ما تمت مقارنته بمحيطه الاقليمي فهو متطور وبشكل كبير مع وجود عملية ديمقراطية في حين جميع دول الجوار تعيش على الوراثة في الحكم، مبينا ان العراق تطور وبشكل كبير بعد ان كان يعيش في ظل دكتاتورية الحديد والنار طوال ٣٥ سنة، وان التفاؤل موجود للأربع سنوات المقبلة.

العراقيون متفائلون برفع العقوبات الدولية

عام مثالي للدبلوماسية العراقية

□ متابعة/ المدى

لعل ابرز ما يحسب للخارجية العراقية خلال العام ألفين وعشرة نجاحها في المساعي الرامية الى رفع العقوبات الدولية التي فرضت على العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في العام ألف وتسعمئة وتسعين.

وفي هذا الإطار اوضح وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي ان قرار مجلس الأمن الدولي الأخير الذي ألغى بموجبه اغلب العقوبات المفروضة على العراق باستثناء الحالة مع الكويت جاء نتيجة للتحركات الفاعلة للخارجية العراقية، مشيرا إلى ان الفترة المقبلة ستشهد عودة العراق بشكل نهائي إلى الحظيرة الدولية.

واضاف عباوي في حديثه لإذاعة العراق الحر ان الخارجية العراقية نجحت أيضا خلال العام ألفين وعشرة في إقناع العديد من دول العالم لفتح سفارات وقنصليات لها في العراق حتى بلغ العدد الكلي لها ما يقارب الخمسين سفارة وقنصلية.

ورغم هذه النجاحات المتحققة للخارجية العراقية إلا ان عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان السابق عبد الباري زيباري يرى ان أداء وزارة الخارجية لم يكن بالمستوى المطلوب لأسباب خارجة عن إرادتها تتمثل بالصراعات السياسية التي شهدتها البلاد وتأخر تشكيل الحكومة لأكثر من ثمانية أشهر.

ويتفق المحلل السياسي خالد السراي مع زيباري ويرى ان وزارة الخارجية عانت من مشكلة كبيرة تمثلت في ان جميع القوى السياسية في البلاد تجاوزت على مهامها وكانت كل جهة سياسية تعمل وكأنها ناطقة باسم الخارجية العراقية.

إلا ان السراي يؤكد انه ورغم هذه المعوقات التي رافقت عمل وزارة الخارجية إلا إنها نجحت في تحقيق ما وصفها ببعض الانجازات المتعلقة بإخراج العراق من طائلة الفصل السابع ونجاحها في إقناع الدول العربية بإقامة القمة المقبلة في بغداد.

ويرى مراقبون ان الدبلوماسية العراقية حققت نجاحات كبيرة على اكثر من صعيد، ووصفوا اداء الوزارة، في مجمله، بالمثمر.

وشهدت بغداد اجتماعات مكثفة بعد أيام من رفع العراق من الفصل السابع لمجلس الأمن، واعتماد المجلس ثلاثة قرارات وصفها سياسيون بـ"التاريخية"للتخلص من جميع العقوبات الدولية المفروضة على العراق، والتي تنص على إلغاء القيود المفروضة على العراق والمتعلقة بالاستخدامات النووية السلمية.

وتضمن القرار الثاني إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، وتحويل المبالغ الموجودة في حساب البرنامج إلى حساب الحكومة العراقية، فيما تضمن القرار الثالث الموافقة على الطلب الذي تقدمت به الحكومة العراقية لتمديد الحماية على صندوق تنمية العراق لمدة ستة أشهر حتى يتم الانتهاء من نقل الأموال المودعة في الخارج إلى حساباته.

وقال مراقبون ومحللون سياسيون إن تحرير أموال العراق من الوصاية الدولية تمكنه من الاستفادة العلمية والتكنولوجية الذي حرم منه منذ ما يقرب من عشرين عاماً، إضافة إلى كونها أي تحرير هذه الأموال تعد استكمالا لسيادة العراق. وقال برلمانيون عراقيون ينتمون إلى كتل مختلفة إن هذه القرارات لحظة مهمة في تاريخ العراق.